تحديات النظام السياسي في العراق بعد عام 2005 وآليات العلاج

م.م عمر خليل خلف*

الملخص

تُعدُ الانظمة البرلمانية من أنجح الأنظمةِ السياسية وذلك لكونها معبرة عن تطلعات الشعب عبر أعتمادها على الديمقراطية في تكوينها باعتبارها تمثل أغلب مكونات المجتمع، وفي العراق بعد عام 2005 بعد التصويت على الدستورِ العراقي الجديد تم اختيار النظام السياسي البرلماني ليُطبق فيه عبر انتخابات السلطة التشريعية (البرلمان العراقي) لتُشكل الحكومة الكتلة التي تحصل على الاصوات الاعلى في الانتخابات ، لكنَّ هذا لم يحدث بحيث تم انتهاج الطريقة التوافقية (المحاصصة الطائفية والحزبية) في تشكيلِ الحكوماتِ المتعاقبة، فضلاً عن الفساد الذي رافق الحكومات المتعاقبة، فضلا عن تحدي الارهاب ، كلُ تلك الأمور شكلت تحدياتٍ وعائقاً أمام ديمومة ونجاح النظام السياسي العراقي وبروز أزماتٍ رافقت الحكومات عبرَ السنوات الماضية، لذلك لابدَّ من وضع السياسات التي من شأنها أصلاحَ واقع النظام السياسي العراقي وتتمثل تلك السياسات وتتمثل تلك السياسات بوجوب أصلاح المؤسسات الحكومية بحيث تكون دولة المؤسسات لا دولة الاحزاب السياسية، فضلا عن خلق المشاركة السياسية الحقيقية لأبناء الشعب العراقي كافة.

Abstract

The parliamentary systems are considered one of the most successful political systems because they reflect the expectations of the people by relying on democracy in its composition which is elected by the people. In Iraq after 2005 and after the vote on the new constitution. The parliamentary political system was chosen to be applied through the elections of the legislative authority (Iraqi parliament) so the government is formed by the bloc that gets the highest votes in

* جامعة الفلوجة / كلية الطب البيطري

the elections, but this did not happen, as it was the adoption of the consensual. Sectarian and

partisan approach in forming successive governments . To pose a challenge to the political system as well as the emergence of the scourge of corruption that has spoiled the body of this system as well as the challenges to the viability and success of the Iraqi political system. And the emergence of crises and government agreed over the post years . there fore. It is necessary to develop policies that would reform the reality of the Iraqi political system .And those policies are the existence of reform of government institutions so that no political parties state as well as creating true political participation for all Iraqi people .

المقدمة

يسعى أي نظام سياسي لان يكونَ فاعلاً ومعبراً عن تطلعات وامال الشعب، وتكون امال وتطلعات الشعب عبر النظام الديمقراطي الذي يُنتخب من قبلهم، والنظام الديمقراطي هو نوع من التنظيم المؤسسي للمجتمع السياسي يسعى الى تحقيق التوازن بين الانقسامات التي تحدث في المجتمع بصورة سلمية عبر الحوار والتشاور من اجل الصالح العام، لذلك فان الجانب المؤسسي هو من الامور المهمة لتحقيق الديمقراطية، وان عملية تحقيق الجانب المؤسسي مَفصل مهم من مفاصل الوصول الى النظام الديمقراطي وهي إحدى المقومات الرئيسية للمجتمعات التي تسعى في بناء دولة حديثة الى جانب مقومات اخرى تسعى لتحقيها منها سياسية واجتماعية واقتصادية .

إذ بدأ النظام السياسي في العراق بعد عام 2005 للوصول الى ذلك النظام الديمقراطي القائم على التنظيم المؤسسي عبر بناء دولةٍ حديثةٍ عصرية، قائمة على أساس القانون ويكون الدستورُ هو المرجع لأي نزاعٍ سياسي بين الاطراف كافة، اذ كان التصويت على الدستور العراقي إحدى اهم المحطات التي عاشها

العراق خلال الفترة السابقة، فقد اختار العراق وفق هذا الدستور في المادة (1) منه شكل النظام السياسي بأن يكون نظاماً برلمانياً اتحادياً فدرالياً .

إذ قُسِّم النظام السياسي إلى السلطة التشريعية المكونة بمجلسين، فضلاً عن الحكومة متمثلة برئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، إذ تم تشكيل الحكومة خلال الحكومات المتعاقبة منذ سنة 2005 على مبدأ التوافقيةِ الحزبيةِ والطائفية السياسية مما أدى إلى ظهورِ تحديات وأزمات سياسية والتي أثرت بشكل سلبي على السياسات الحكومية في تحقيق الاهداف وحل المشكلات، اذ ولَّد هذا الأمر وجود هوة سياسية بين النظام السياسي والمجتمع العراقي، اذ فشلت النُخب السياسية الحاكمة في تحقيق التفاعل معها والمساهمة الإيجابية اتجاة النظام، إذ أصبحت المؤسساتُ غير الرسمية تمارس دوراً في توجيه المجتمع نحوها من خلال تعبئته لتحقيق أهدافها والسببُ يعود لضعف النظام السياسي في احتواء المجتمع نتيجة لسياستها العامة التي تُطلقها لتحقيق الشرعية السياسية، فضلاً عن بروز تحدياتٍ بوجه النظام السياسي أبرزها الفساد والارهاب، فأصبح الحديث عن نظامٍ سياسي عراقي فاعل غير ممكن في ظل النُخب السياسية الحالية، لذلك سوف يتم التركيز في هذه الدراسة على مَبحثين اثنين تتضمنان الآتي:

المبحث الاول: تحديات النظام السياسي العراقي .

المبحث الثاني: سبل علاج النظام السياسي العراقي .

اشكالية البحث: ينطلق البحث من اشكالية مفادها ان النظام السياسي في العراق رغم كل الامكانيات التي توفرت له الا انه لا زال يعاني من ضعف وسوء في الاداء، ولم يصل بعد الى الفاعلية المطلوبة منه، لذلك سوف يهتم البحث في الاجابة على الاسئلة الاتية :

1. ماهي التحديات التي تواجه النظام السياسي العراقي؟ .
2. كيف أثرت تلك التحديات على ديمومة واستمرارية النظام السياسي العراقي ؟
3. ماهي أهم الاليات التي تسهم في معالجة وضع النظام السياسي العراقي ؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية أساسية أن النظام السياسي في العراق يعد نظاما ناجحا من حيث الشكل والمضمون، الا أن سوء اداء النخب السياسية وسلوكها السياسي وقف عائقا أمام تحقيق اهداف النظام السياسي .

أهمية البحث: تنطلق أهمية البحث من من معرفة طبيعة عمل النظام السياسي العراقي ، ومعرفة اهم التحديات التي تقف عائقا أمام فاعليته ، وكذلك معرفة أهم العوامل التي تساعد على النهوض به في ظل النظام السياسي المطبق في العراق بعد عام 2005 من خلال البحث في ماهي النظام السياسي .

هدف البحث: يسعى البحث الى أيجاد السبل اللازمة لعلاج النظام السياسي العراقي من خلال تقديم الحلول الناجحة في نجاح وفاعلية النظام السياسي .

أولا : تحديات النظام السياسي العراقي

لكلِّ نظام سياسي هنالك تحديات تقف عائقاً امامه، وهذه التحديات تختلف باختلاف الانظمة السياسية والعوامل الذاتية لذلك النظام، وتتمثل تلك العوامل بالتركيبةِ السكانية ومستوى المعيشة ونسبة الثروات الطبيعية وتنوعها، فضلاً عن العوامل الموضوعية والتي تتمثل بالعامل الخارجي وعلاقة النظام السياسي بالأنظمة الاقليمية والدولية وغيرها، والنظام السياسي العراقي بعد عام 2005 يعاني تحديات تحمل ابعاد منها سياسية ومنها اقتصادية واخيرا اجتماعية وثقافية.

المطلب الاول : التحديات السياسية

ان التسوية السياسية في البلدان المنقسمة اجتماعياً او ذات المكونات المختلفة عرقيا أو دينيا أو مذهبيا تكون تبعاً للترتيبات التي تضعها الدول الديمقراطية من أجل الوصول الى درجة مقبولة من التفاهمات السياسية بين مختلف فئات المجتمع، اذ يقع ضمن نوع من التفاهمات التي هي ديمقراطية التحالفات السياسية، وينتج عن تلك التحالفات السياسية بروز زعامات سياسية للتحالفات الكبيرة، ويكون ذلك عبر اجراء انتخابات حسب انتخاب التمثيل النِّسبي، وهذا النوع من الانتخاب يضمن لكل فئة من فئات المجتمع حصةً

من المقاعد البرلمانية في السلطة التشريعية تكون مناسبة مع الحجم السكاني لتلك الفئة، ويُعد " أرند ليبهارت" أبرز مرجع في هذا المجال .[1]

وقبل الولوجِ في توضيح هذا النّمط من الحكم باعتباره تحدياً أمام النظام السياسي العراقي ، لابد من ذكر بعض الأمور منها : مفهوم الديمقراطية التوافقية، والأسس الفلسفية للديمقراطية، خصائص وأليات الديمقراطية التوافقية .

فمن حيث المفهوم عرفها (روبرت دال) بأنها " عملية توزيع السلطة السياسية على العديد من مراكز القرار ونُخبها ... وتكون السياسة في غالب الأحيان موضع مساومات ونقاشات متعددة ، تهدف الى الوصول إلى إجماع معين أو اتفاق بين مختلف الاجزاء المكونة للمجتمع".[2]

وفيما يخصُ الأسس الفلسفية للديمقراطية التوافقية، فهي مكونة من ركيزتَين أساسيتين هما ، الاشتراك بدلاً من الاقصاء والتجانس والانسجام بدلاً من التنافر والتجزئة، أما الركيزة الثانية فتقوم على أساس تصورٍ قائم اذا ما تم اعتماد أسلوب الحكم بالأغلبية في مجتمع غير متجانس فان السياسات تكون في هذا المجتمع عبارة عن سياسات تدافع عنها الاحزاب السياسية الرئيسية وتأتي ولاءات الناخبين لتكون عبارةً عن طابع شديد الصرامة بشكل مستمر مما يُقلل من احتمالات تناوب الأحزاب على الحكم فيما بينها في المجتمعات التي تتصف بانقسام عرقي وديني ومذهبي .[3] وهذه المنطلقات الفلسفية والتي تم اعتمدها من قبل (أرند ليبهارت) وُجِّهت لها بعض الانتقادات وهنا يمكن ذكر بعض منها .[4]

1. ان نمط الديمقراطية التوافقية لا يكون بالضرورة نمطاً إقصائياً للأقليات بالرغم من تنوعها، اذ بالإمكان ان تكون تلك الاقليات هي أغلبية عبر ائتلافها مع أقليات أخرى ويمكنها ممارسة الحكم .

---

(1) . روبرت دال، عن الديمقراطية، ترجمة سعيد محمد الجسنية، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ش.م.ل، بيروت، ط1، 2014، ص235.

(2) . نقلا عن منتصر العيداني، قيادات الانتقال والتنمية السياسية (العراق ولبنان أنموذجا 1990-2011)، العارف للمطبوعات، بيروت، ط1،2012، ص78 .

(3) . نقلا عن أرند ليبهارت، أنماط ديمقراطية، ترجمة محمد عثمان خليفة عبد، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ش.م.ل، بيروت، ط1، 2015، ص55.

(4) . منتصر العيداني ، مصدر سبق ذكره، ص133 .

2. ان ديمقراطية الاغلبية لا تمثل صراعاً حزبياً بقدر ما هي صراعُ برامج انتخابات سياسية، فالمواطن يمكن أن يدلي بصوته للأقليات المعارضة على النحو الذي تعرضُه تلك الاقليات من أخطاءٍ قامت بها حكومة الاغلبية عبر تنصلها من الوعود التي درجتها خلال حملتها الانتخابية .

3. اذا كانت حكومة الاغلبية هي أقصاءٌ للمعارضة وان التوافقية هي اشراك الجميع في الحكم و رسم السياسة العامة فان مفهوم العدالة الانتخابية لا وجود لها، فهذا يؤدي الى مصادرة رغبة الشعب من أجل اشراك الاقلية في الحكم .

أما خصائص الديمقراطية التوافقية فهي التي أوضحها ليبهارت:[1]

1. **حكمُ الائتلاف الواسع** : بمعنى أن يكون تشكيل الحكومة من خلال ائتلافٍ واسع من القادة والزعماء السياسيين للقطاعات المهمة، ويطبق هذا في النظام البرلماني بتشكيل حكومة ائتلافٍ واسع كما يمكن تطبيقه أيضا في النظام الرئاسي عبر تشكيل مجلس رئاسة كبير أو لجنة ذات صلاحيات كبيرة عبر رئيسه وبعض قادة الفئات الرئيسية .

2. **الاستقلال الفئوي أو الذاتي أو الفدرالي** : ويُعرَّف بمعنى الانعزال الفئوي لحكم الاقلية، أو تكون متمتعه بتدبير وتسير شؤونها ومشاركتها الفئات أو الأقليات الأخرى .

3. **الفيتو المتبادل:** يمثل هذا الفيتو ضماناً للأقليات مع كونها ليست ضمانةً مطلقة أو خالية من المساوئ أو العيوب، لذا لابد أن تتخذ القرارات في الائتلافات الواسعة وعندما تُتخذ هذه القرارات عبر أغلبية الاصوات فان تمثيل تلك الاقليات يمنحها فرصةً لتقديم مقترحاتها بكل قوة لشركائها في الائتلاف .

4. **النسبية** : تطبق عندما يكون المجتمع متعدداً ،من خلال تكونه من فئتين أساسيتين أو أكثر وليس بالضرورة أن تكون هذه الفئات متساوية من ناحية العدد ، ولكن متقاربة من حيث وزنها وثقلها الاجتماعي والثقافي وحجمها الاقتصادي فكل هذا العوامل تساعدُ على معاملة الفئات على نفس المستوى من الاهمية ففي النظام السياسي العراقي بعد عام 2005 أنتهجت الفئات والنُخب السياسية العراقية المتعددة نمطَ التوافقية في ادارة الدولة وتشكيل الحكومات المتعاقبة على مستوى السلطات السياسية كافة، اذ تم تقسيم المناصب

[1] . أنطوان مسرة، الديمقراطية التوافقية، دار سائر المشرق للنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2013، ص 36-39.

وفق المحاصصة الطائفية بحيث أستند منصب رئيس البرلمان للمكون السني ورئيس الجمهورية للمكون الكردي ورئيس الوزراء للمكون الشيعي، وأنسحب الامر أيضا الى نواب رئيس الوزراء والجهورية والبرلمان في تقسيم المناصب حسب المحاصصة أيضا، وكذلك الامر بالنسبة للوزارات حيث تم تقسيمها وفق الحصص الانتخابية للقوائم الفائزة في الانتخابات حيث سرى ذلك على مناصب الوزراء وكلاء الوزارة والمدراء العاميين أيضا في تقسيمها ضمن المحاصصة السياسية الطائفية . [1]

وهنا تم تكريس مبدأ الديمقراطية التوافقية في ادارة الدولة العراقية بعد عام 2005، ولم يكن تطبيق الديمقراطية التوافقية بشكلها الصحيح والامثل بل تم تطبيقها وفق محاصصة المكونات العراقية، وهذا المبدأ او الطريقة ولَّدت مخرجات سلبية في النظام السياسي العراقي منها .

1. **المحاصصة الحزبية:** يكون هذا الاسلوب عبر تقسيم المناصب الحكومية والادارية بين الكُتل البرلمانية ويهدف هذا الاسلوب الى استمرار النظام السياسي الجديد بتقاسم المناصب الوزارية والسيادية، اذ ولد هذا الاستمرار بان يكون عرفاً دستورياً وسياسياً . [2]

وتعتمد المحاصصة على الاستحقاق الكمي للفئات المشاركة في العملية السياسية، وأصبحت المحاصصة السياسية منهجاً سياسياً ثابتاً يسمح لجميع الفئات الحزبية المشاركة في العملية الانتخابية بالاشتراك على مستوى السلطة التنفيذية، وهذا بحد ذاته يمثل تقاسم للسلطة بين الاحزاب والكتل السياسية العراقية، اذ تعتقد الاحزاب والكتل السياسية ان المحاصصة هي استحقاقٌ وطنيٌ للفئات المضطهدة في العهد السابق وتعويض عن ما أصابها طيلة الفترة الماضية لذا لا مجال في رسم الخارطة السياسية الا على مبدأ دولة المكونات بعيداً عن دولة المواطنة . [3] وهذا النهج قد ولد آثاراً سلبيةً هي :

أ. تغليب النهج الطائفي على الوطني في ادارة المؤسسات السياسية .

ب. شخصنة الوزارات من خلال هيمنة الجهة التي تسند اليها الوزارة على مفاصلها باكملها .

---

[1] . سحر كامل خليل، السلطة التشريعية في العراق في ضوء دستور 2005، مجلة قضايا سياسية، العدد 35، 2014، ص393.

[2] . سعد محمد، اشكالية الديمقراطية التوافقية وانعكاسها على التجربة العراقية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 37، 2009/9،ص73.

[3] . عامر حسن فياض واخرون، ولايات الشر المتاسلم، دار العرب للنشر والتوزيع، بيروت، ط1، ص88-89 .

2. **غياب المعارضة السياسية:** ان اعتماد هذا النوع من الحكم يؤدي إلى غياب المعارضة السياسية على أرض الواقع التي تمثل الأقلية، اذ ان اشراك جميع الفئات والاحزاب السياسية في السلطة التنفيذية، يعني عدم وجود للمعارضةِ السياسية وهذا بدوره يؤدي الى غياب الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية، ان الديمقراطية التوافقية أثبتت فشلها على مدى السنوات اذ أصبح الوزراء مسؤولين أمام كتلهم ومكوناتهم السياسية وليس امام البرلمان أو رئيس الحكومة [1] . ان غياب المعارضة السياسية ولَّد نقصاً كبيراً في بناء الديمقراطية حيث تنعدم وتختفي الرقابة والمحاسبة البرلمانية . [2]

3. **تجزئة المجتمع وتحويله من المجتمع المتعايش نسبياً الى المجتمع المتنافر:** خلفت الديمقراطية التوافقية الأزمات الى صراعاتٍ مستمرة على الدوام، ومن ثم الى انقسام طائفي ديني عرقي وذلك بسبب غياب الوعي وتعدد الانتماءات والولاءة الحزبية. [3]

وهذا التخلف هو تراكمي بسبب غياب أو تراجع وسائل التنشئة الاجتماعية مما دفع تلك الاحزاب والقوى السياسية الحاكمة الى عدم ثقتها بعضها ببعض مستذكرةً الحوادث السياسية السابقة حتى يتفاعل المجتمع مع تلك الاحداث لشعورها بالمظلومية والاضطهاد، اذ ادت تلك الامور الى انقسام المجتمع بين تلك الفئات، وبذلك انتقل المجتمع العراقي من متجانس نسبياً الى غير متجانس بسبب الطموحات السياسية للأحزاب الحاكمة، القائمة على تجيير الهوية الطائفية لصالحها بحيث حولت المكونات الاجتماعية الى أحزاب سياسية واجتماعية لها صفة اجتماعية حصرية (شيعية، سنية، كردية) في ظاهرةِ استقطابٍ عمودية تؤسس للتمايز والتفرقة وتؤدي الى اضعاف الهوية الوطنية . [4]

من خلال ما تقدمَ فان القوى السياسية في العراق لم تنظر إلى الديمقراطية التوافقية كوسيلةٍ لتجنب الصرعات وحلها وتحقيق الاستقرار السياسي وتحسين الاداء للمؤسسات الحكومية والذي بدوره يحقق تقدماً ودولةً عصرية بقدر ما عدت هدفاً نهائياً، وبدلاً من استخدام هذه الوسيلة للمحافظة على الاستقرار

---

[1] . جابر حبيب جابر، الانسداد السياسي (الاستبداد وحلم الديمقراطية في العراق)، دار التنوير للنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2015، ص45 .

[2] . هالة كريم تركي، التنشئة الاجتماعية – السياسية والتحول الديمقراطي في العراق، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين، 2012، ص95 .

[3] . فراس البياتي، التحول الديمقراطي في العراق بعد 9 نيسان 2003، العارف للمطبوعات، بيروت، ط1، 2013، ص335 .

[4] . مها جابر سلمان الربيعي، النظام السياسي في العراق بحث في الديمقراطية التوافقية وإشكالياتها (2003-2009)، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين، 2011، ص179-180 .

السياسي استخدمت من اجل تكريس الواقع دون تحقيق التغيير[1] ، لذا فان الديمقراطية التوافقية بنسختها العراقية أصبحت تُكرِّس الطائفية ، وكذلك عملت على تغييب مفهوم الامة لصالح الجماعات عبر انغلاقها على طائفتها وقوميتها ، لذلك يجب ان يفهم ان الحد من التوافقية ليس بقصد الغاء او تهميش الآخر وانما لتأسيس بيئةٍ سياسيةٍ فاعلة وهذا يتطلب بلا ادنى شك وجود سلطة سياسية مركزية قوية تعمل على تصحيح المسار السياسي العراقي .[2]

لذلك ومن خلال ما تم ذكره فان الديمقراطية التوافقية هي تحدٍ يقفُ أمام النظام السياسي العراقي ، و قد خلقت معوقاتٍ داخلَ البنية الأساسية للمجتمع تمثلت بعدم الاندماج المجتمعي وغياب المواطنة وفي البنية السياسية تمثلت بالمحاصصة .

المطلب الثاني : التحديات الاقتصادية

وتتمثل التحديات الاقتصادية التي رافقت النظام السياسي العراقي بظاهرة الفساد، حيث يُعد الفساد ظاهرةً مجتمعيةً ذات أبعاد عدة سياسية واقتصادية واجتماعية ، أنَّ الفساد بمختلف صوره يُعد هدراً للموارد المادية والبشرية ويُعطِل فاعلية النظام السياسي والإداري كافة [3].

ويُقصد بالفساد وجود خللٍ في أداء الوزارات والمؤسسات نتيجة التعمد في ارتكاب الاخطاء، والانحراف عن الطريق المستقيم، وبشكل عام يُعرَّف الفساد الإداري والسياسي" سوء إستغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة " [4]. ويُعرِّف (صموئيل هنتنغتون) الفساد بأنه " سلوك الموظفين الحكوميين الذين ينحرفون عن القواعد المقبولة لخدمة أهدافٍ خاصة " [5].

وظاهرة الفساد عالميةٌ سريعةُ الانتشار، ولها أبعاد واسعة تتداخل فيما بينها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها ، إذ أن هذه الظاهرة تختلفُ درجة بروزها من مجتمعٍ إلى آخر، وهي عبارة عن سلوكٍ إداري شخصي

(1) . جابر حبيب جابر، مصدر سبق ذكره، ص46 .
(2) . جعفر علوان كاظم، عدم الاستقرار السياسي وأثره في الاداء الحكومي في العراق 2003 – 2014، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس مهعد العلمين للدراسات العليا، قسم العلوم السياسية ، 2015، ص90-91 .
(3) . محمد نائف وفارس جارالله، السيطرة على الفساد دراسة في الاقتصاد العراقي والدول المجاورة، مركز الدراسات الاقليمية، العدد 23، المجلد8، جامعة الموصل، ص 3 .
(4) . منير الحمش، الاقتصاد السياسي للفساد، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 328، بيروت 2004، ص3 .
(5) . صموئيل هنتنغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة سمية فلو عبود، دار الساقي، بيروت، ط1، 1993، ص77.

يتعلق بالوظيفة العامة ينتج عنه الانحراف عن الأهداف المرسومة لاعتباراتٍ شخصية ضيقة من خلال تغليب المصلحة الشخصية على العامة ومخالفة القانون [1].

وقد اتَّسعت ظاهرة الفساد في النظام السياسي العراقي بشكلٍ كبير خلال الفترة التي تلت احتلال العراق في العام 2003، إذ ألقت بظلالها على كافة نواحي الحياة، إذ أضحت من المسائل التي تهدد فاعلية النظام السياسي بكل أشكالها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويعود تفشي ظاهرة الفساد في مؤسسات النظام السياسي في العراق بعد عام 2005 إلى جملةٍ من الأسباب والتي هي [2]:

1. مِن أهم الأسباب هي الاحتلال الأمريكي في عام 2003 وتدمير البنية التحتية والمؤسسات الحكومية .

2. المحاصصةُ الطائفية والحزبية التي تم تطبيقها في البلاد وانعكس هذا الأمر على أجهزة الدولة والدوائر وأدى إلى تستُّر الفاسدين وراء أحزابِهم .

3. الفوضى وعدم الاستقرار وغياب سلطة القانون وانعدام الأمن .

4. ضعف العقوبات والإجراءات الحكومية الرادعة بوجه المخالفين والفاسدين والسُرّاق ساعد على تفشي الفساد.

5. أسبابٌ اجتماعية تتعلق بضعف الوازع الأخلاقي والديني بين بعض العاملين في مؤسسات الدولة والوزارات، أدى بهم إلى تعاطي الرشوة واختلاس المال العام والاحتيال .

6. أسبابٌ اقتصادية تتعلق بإقامة العديد من المشاريع الاستثمارية عديمة الجدوى الاقتصادية، إضافةً إلى المشاريع الوهمية التي ليس لها وجود سوى على الورق فقط.

هذه هي اهم الاسباب وراء تفشي ظاهرة الفساد في مؤسسات النظام السياسي العراقي التي ألقت بآثارها على فاعليته، إذ ولَّدت أثاراً وتحدياتٍ تُعيق تقدمه والتي يمكن اجمالها على النحو الاتي :

---

[1] . فادي قاسم بيضون، الفساد ابرز الجرائم الاثار والمعالجة، منشورات الحلبي، بيروت، 2013، ص233-234 .

[2] . . بديع جميل القدوة، الفساد – اثارة وسبل مكافحته –، مجلة كلية الرافدين، العدد 18، 2009، بغداد، ص8 .

1.**ضعف شرعية النظام السياسي:** أحد آثار الفساد هو ضعف شرعية النظام السياسي التي يجب ان تتحلّى بها النُخب والقوى السياسية والنظام السياسي العراقي والتي بدورها تُحقق الرضا والقبول في المجتمع ، وهنا كان للفساد دورٌ في فقدان الثقة بين النظام العراقي والجمهور، وهذا بدوره يؤدي إلى تراجعٍ وبُطءٍ في تلبية الخدمات واحتياجات المواطنين وهو ما يترتب عليه ظهور الاحتجاجات والتظاهر والإضراب والاعتصام وغيرها من الأعمال التي تُعبر عن رفض الجمهور للنظام السياسي القائم[1] ، وهذا ما حدث مؤخراً من احتجاجات وتظاهرات في بعض المناطق العراقية جراء الفساد الذي أستشرى في مؤسسات النظام السياسي العراقي .

2. **غياب العدالة في التوزيع:** ويرتبط الفساد أيضاً بغياب العدالة في توزيع الثروات والموارد بين فئات الشعب المختلفة، ويكون ذلك عبر أستغلال أصحاب النفوذ السياسي لمواقعهم المميزة في المجتمع والنظام السياسي مما يمكنهم من الاستئثار بالجزء الأكبر من المنافع الاقتصادية التي يوفرها النظام للمجتمع[2] .

ونتيجةً لتمركز الثروة والسلطة بيد فئةٍ على حساب بقية الفئات في المجتمع فهذا من شأنه أن يولد ظهور الفقر وتدني مستوى المعيشة وتراجع الشعور بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية، إذ يؤدي ذلك إلى تغيير القيم والعادات والتقاليد في المجتمع الناتج من الإحباط والحقد الاجتماعي بسبب الفارق الطبقي[3] ، وهذا ما أنتشر مؤخراً في المجتمع العراقي كالفقر وسوء المعيشة بين أبناء الشعب العراقي نتيجةً لتلك السياسات التي ولّدت الفساد .

3. **تدهور أقتصادي** : وهنا يكون الفساد أمام مسؤوليةِ ظاهرةٍ تشوه الهياكل الاقتصادية في بعض الدول ومنها العراق، اذ يحفز الفساد على قيام مشاريعٍ أستثماريةٍ عديمة الجدوى الاقتصادية وبهذا المعنى يسبب الفساد في إهدار الموارد الوطنية وتبذيرها[4].

---

[1] أحمد شبلي، الفساد السياسي (أسبابه وطرق معالجته سياسيا–اداريا–اقتصاديا–اجتماعيا)، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، ط1، 2012،ص8.

[2] شريف أحمد الطباخ، أثر الفساد السياسي في أنتشار الجريمة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ط1، 2009، ص20 .

[3] محمد جياد زين الدين وجاسم رمضان الهلالي، الوظيفة الاتصالية للعلاقات العامة في النوعية لمكافحة الفساد، بحث منشور في مجلة المفتش العام، تصدر عن مركز البحوث والدراسات، المفتش العام لوزراة الداخلية، العدد11، 2013، ص205–206 .

[4] ناصر عبيد ناصر، دور البرلمانات والبرلمانيين في مكافحة الفساد، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص131<

إذ أن التدهور الاقتصادي هو مخرجٌ من مخرجات الفساد في النظام السياسي العراقي ويعود ذلك الى عدم الانسجام بين السياسات والمصالح التي تُمثل النُخب والأحزاب الحاكمة في العراق وما يقابلها من غيابٍ للتنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة للدولة ، وكذلك بسبب النظرة الأحادية في الاعتماد على مصدرٍ وحيد في الاقتصاد العراقي بعد عام 2005 والتي تم الاعتماد فيها على النفط ولازالت تعتمد عليه في دعم الاقتصاد الوطني في ظل غياب وتخلف القطاعات الاقتصادية الأُخرى كالقطاع الزراعي والصناعي والتجاري التي يمكن تعبئتها لتحقيق النمو في الناتج الوطني .

اذا يعد الفساد من ابرز التحديات الاقتصادية، هذا فضلا عن تحديات اخرى رافقت النظام السياسي منها الاقتصاد الريعي ، اذا ظل النظام السياسي العراقي طيلة الفترة السابقة يعتمد في اقتصاده على النفط ، وبالمقابل اهمل قطاعات اقتصادية مهمه منها القطاع الزراعي، اذا اصبح البلد مستهلك يستورد اغلب قوته من دول الجوار، هذا فضلا عن القطاع الصناعي الذي تم اهماله هو الاخر وتراجع الصناعة العراقية وتم الاعتماد على المنتجات المستورة ايضا .

المطلب الثالث: التحديات الاجتماعية

إن الآثار السلبية التي خلفها الفساد والديمقراطية التوافقية يمكن ان تبرز تحدياً آخر اكثر تأثيراً على النظام السياسي العراقي ألا وهو الإرهاب، ويدل هذا على ضعف المؤسسات السياسية، وفي هذا الشأن يقول (صموئيل هنتنغتون) " إن المجتمع الذي يكون معرضاً للفساد، يكون معرضاً بنسبةٍ كبيرةٍ للإرهاب، ويستدركُ قائلاً إن الإرهاب أكثر تهديداً لفاعلية النظام السياسي ولوجود النظام السياسي من هيمنة الفساد"[1]

وهذا لا يعني أستحسان صورة الفساد بقدر ما هو توضيح خطورة الارهاب، وان كُلاً من الفساد والارهاب وسيلتين غير شرعيتين، وتحديان أساسيان أمام وجود النظام السياسي واستقراره واحداث فجوة بينه وبين المجتمع، فالإرهاب أكثر تحدٍ واجهه النظام السياسي في العراق بعد عام 2005 ، وقبل الدخول في ذلك لا بد من بيان مفهوم الإرهاب . فالإرهاب يُعرف " هو فعلٌ عنيف يرمي الفاعل وبواسطة الرهبة الناجمة عن

[1] ينظر: صموئيل هنتنغتون، مصدر سبق ذكره، ص 83 .

العنف إلى تغليب رأيه السياسي، أو إلى فرض سيطرته على المجتمع، أو الدولة من أجل المحافظة على علاقاتٍ اجتماعية عامة، أو من أجل تغييرها، أو تدميرها "[1].

وعرَّفه معجم المصطلحات الفقهية والقانونية بأنه " عملٌ تخريبي تهديدي يُقصد منه زرع الخوف والذعر في نفوس الأهالي وخلق الاضطراب وزرع الفوضى بهدف الوصول الى غاياتٍ معينة "[2].

من خلال ما تقدم فإن الإرهاب هو نوعٌ من أنواع العنف غير المشروع الذي يستهدف المواطنين وممتلكاتهم والبنية التحتية في المجتمع بهدف الحصول على أهدافٍ سياسية وأخرى اقتصادية . وعليه فإن انتشار الإرهاب ليس عبثياً بل هو نتاجُ جملةٍ من الأسباب على الصعيد المحلي داخل النظام السياسي العراقي، فضلاً عن أسباب أخرى تتعلق بالمحيط الاقليمي والدولي للعراق، وهنا سوف يتم تسليط الضوء على أهم الأسباب التي أدت إلى تزايد الإرهاب في العراق :

1. **أسبابٌ سياسية:** وتَأخذ هذه الأسباب أشكالاً متعددة منها غيابُ الحوار الديمقراطي والمصالحة الوطنية الحقيقية، وعدم المشاركة وعدم وجود بدائل للتعبير عن الرأي والأفكار، وأفتقار القنوات الشرعية للسلوك الفكري فيكون البديل هو العنف ويتطورُ هذا العنف الى ممارسة الأنشطة الإرهابية، كما أن النظام السياسي القائم يفتقر إلى الشرعية والمساندة والتأييد الجماهيري فهذا من شأنه أن يهيئ الظروف الملائمة لظهور ونشأة الارهاب داخل المجتمع . [3]

لكن السبب السياسي ربما يكون هو فساد الطبقة السياسية الحاكمة، وهذا ينتج عنه عزوف أغلبية أبناء المجتمع عن المشاركة السياسية لاقتناعهم بعدم الجدوى بهذه المشاركة، مما يؤدي الى غياب الشعور الوطني لديهم . [4]

وربما السبب أيضاً تجاهُل النظام السياسي لمطالب الجماهير التي يُطالب بها وإن الاستمرار في تجاهله لهذه المطالب يزيد من حدة التوتر بين النظام والجماهير مما يدفع بها إلى الالتجاء الى أساليب تأخذ طابع العنف

---

[1] حميدة سميسم، الحرب النفسية، دار الكتاب للطباعة، بغداد، 2000، ص178 .

[2] نقلا عن: عمر عبد الجبار كامل الحياني، استراتيجية مكافحة الارهاب ودورها في تعزيز الهيمنة الامريكية، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية العلوم السياسية– جامعة النهرين، 2008، ص19 .

[3] عبد الناصر حريز، الارهاب السياسي دراسة تحليلة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 1996، ص200 .

[4] هبه الله أحمد حسن خميس بسيوني، الارهاب الدولي، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2010، ص20 .

وهذا ما حدث بالفعل في النظام السياسي في العراق عام 2012 عندما تجاهل النظام لمطالب الجماهير في الاحتجاجات التي قامت في بعض المحافظات العراقية مما ولد أحداثَ عنفٍ أخذت تتسارع مما أتاحت فرصاً للإرهاب لاستغلال تلك الاحداث، وكذلك ما نُشاهده في الوقت الحاضر من تجاهلٍ لمطالب الجماهير في بغداد وبعض المحافظات للقضاء على الفساد في مؤسسات الدولة العراقية ، وهذا ما يُخشى ان يستغله الإرهاب وتوغُّله في تلك الاحتجاجات وتكرار مأساة عام 2014 .

2. **أسبابٌ أجتماعية وأقتصادية** : غالبا ما يُشكل الفقر والجهل سبباً رئيساً لبروز ظاهرة الإرهاب، وذلك لشعور بعض فئات المجتمع بعدم المساواة في توزيع الثروات مع الفئات الأخرى نتيجةً لأسباب عرقية أو دينية أو مذهبية ، هذا الشعور بالحرمان يعني عدم قدرة المجتمع والنظام السياسي لاستيعاب تلك الفئة مما يؤدي إلى عزلها عن المجتمع مما يولد لديها الشعورَ بالاستلاب والاغتراب .[1]

وهنا يكون التفكير مبنياً على أن الحكومة والسياسة تُداران من قبل الآخرين ولمصلحتهم تبعاً لمجموعةٍ معينة من المبادئ والقواعد غير العادلة وان التغريب والاستلاب على هذا النحو يدعوان الفرد الى العزلة عن بقية افراد المجتمع لشعوره بأنه لا ينتمي لهم لأسبابٍ لا دخل لرغبته بها، ولكن فرضتها عليه ظروفٌ قاهرةٌ أقتصادية وأجتماعية وسياسية وثقافية، وينتج عن هذا الأمر نزعة عدوانية من قبل الفرد تتجه إلى أن تتحول إلى نشاطاتٍ سياسية متطرفة تصل إلى أن تأخذ طابعَ العنف و أستخدام وسائلٍ غير مشروعة تتصف بصفة الإرهاب .[2]

3. **أسبابٌ ثقافية** : وتكون هذه الأسباب مرتبطةً بحالة التكوين الثقافي للمجتمع فيما يتعلق بالانسجام والتجانس الثقافي، إذ كلما كان هنالك اندماجٌ ثقافي قلّت حدة الميول نحو الإرهاب، وذلك بسبب بروز الهوية الوطنية وذوبان واختفاء الهويات الفرعية الأخرى، بحيث أن الهوية الوطنية والهويات الفرعية تذوبان في حالةٍ واحدةٍ جامعة من خلال التركيز على المشتركات وذوبان التناقضات، ومن خلال ذلك ينشأ نظام سياسي يَسهُل فيه الوصول الى القضايا الجامعة، وهنا يمكن الحديث عن أن حالة الاندماج هذه تقف عائقاً أمام حدوث العمليات الإرهابية، بينما العكس صحيح تبرز الميول الإرهابية في المجتمعات المتعددة التي يحصل

---

[1] عبد الناصر حريز، مصدر سبق ذكره، ص195-196 .

[2] ينظر : صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده، جامعة بغداد، 1990، ص595 .

فيها الاضطهاد المجتمعي، بحيث تنفر الفئات المجتمعية المتعددة من الهوية الوطنية وتنضوي نحو هويتها الفرعية وبالتالي تكون هذه المجتمعات عرضةً إلى أزماتٍ داخلية تكون بسبب تدخلات الخارج[1].

وهذه الحالة تنطبقُ على المجتمعِ العراقي لكونه يمتاز بتعدد القوميات والمذاهب وبعد تأسيس النظام السياسي بعد عام 2005 برزت هذه الحالة في انضواء الفئات المجتمعية خلف هوياتها الفرعية على حساب الهوية الوطنية العراقية مما عُد دافعا قويا لبروز الإرهاب والعمليات الإرهابية .

4. **أسبابٌ خارجية** : يكون للدور الخارجي تأثيرٌ كبيرٌ، إذ تمارس دولةٌ ما بحق دولةٍ أخرى خلق الفوضى وعدم الاستقرار والعنف في بُنى النظام الاجتماعي بأجزائه كافة، فهذا الدور يتمثل بمساندة الدول الخارجية للجماعات المظلومة أو المتطرفة بحسب تقديرها، أو التي تم تجاهلها بحيث يكون دعمها مادياً وعسكرياً والتنسيق مع الجماعات المتطرفة تجاه النظام السياسي أو الفئات المجتمعية الاخرى، وتشجيعها على ممارسة الارهاب بدافع الجهاد تحقيقاً لأغراضٍ سياسيةٍ لتلك الدول، ويكون هدف تلك الجماعات هو أسقاط النظام السياسي والوصول الى السلطة بسلاح الإرهاب أو يكون الهدف تغيير السياسات والقوانين التي تتبعها حكومة معينة . [2]

هذه الأسباب هي التي تدفعُ المجاميع الإرهابية إلى اتخاذ أساليب العنف والإرهاب للحصول على مكاسب عديدةٍ منها سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، وهنا يجب على النظام السياسي أن لا يواجه تلك الأعمال الإرهابية بطرقٍ أمنية وعسكرية فقط لكونها لا تعطي حلولاً جذريةً ما لم يتحقق الاندماج المجتمعي والمصالحة الوطنية العراقية وهذا تحديداً ما حدث ويحدث في النظام السياسي العراقي خلال الفترة الممتدة منذ عام 2005 وحتى الآن .

أما فيما يتعلقُ بأساليب الجماعات الإرهابية فإنها تختلف باختلاف الظروف الذاتية والموضوعية للبلد المستهدف ونوعية وقدرة تمويل تلك الجماعات، فالجماعاتُ الإرهابية في العراق اعتمدت اساليب عديدةٍ منها " العمليات الانتحارية – المتفجرات – الاغتيالات السياسية وغيرها"، أما فيما يتعلق بآثار تلك العمليات فهي

---

[1] ياسر عبد الحسين، الحرب العالمية الثالثة (داعش والعراق وادارة التوحش)، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط1، 2015، ص121-122

[2] هبة الله أحمد حسن خميس بسيوني، مصدر سبق ذكره، ص132 .

عديدةٌ على الصعد كافة منها نفسية واجتماعية وسياسية واقتصادية وصحية وبيئية ....الخ، وهذه الآثار تخلق أجواءً تتسم بالاضطراب والفوضى وعدم الاستقرار الأمني ولا تكون هذه الآثار على فترةٍ معينةٍ وإنما تستمر لسنواتٍ وعقود. [1]

وبهذا المعنى يخلق الإرهاب مجتمعاً تتولد فيه المشكلات والأزمات، بحيث نجد أن آثاره تتحول إلى مشكلاتٍ مجتمعية فإذا عجز النظام السياسي عن حلها فإنها تتحول إلى مشكلةٍ بنائية تنتج عنها مشكلاتٌ اجتماعية أخرى حتى إذا لم تُواجَه عند ذلك تتحول إلى خطورةٍ اجتماعية تهدد وجود المجتمع . [2]

ثانيا: اليات معالجة تحديات النظام السياسي العراقي

يؤدي الأداء المؤسسي دوراً مهماً وكبيراً في تطوير أداء النظام السياسي وتراجعُ الأداء المؤسسي يؤدي إلى تراجع النظام السياسي، لذلك فإن تطورَ الأداء المؤسسي يؤدي إلى تقدم رسم السياسة العامة وإدارة شؤون المجتمع، وتمتع النظام السياسي بقدرات تُنتج بالنهاية بقاءه واستقراره كنظامٍ سياسي ديمقراطي، والنظام السياسي العراقي بعد عام 2005 تراجع فيه إلى حدٍ كبير ذلك الأداء لذا لابد من توفر عددٍ من العناصر التي تصحح مساره، ويتمثل ذلك بعنصرين رئيسيين هما المؤسسات والمشاركة السياسية .

المطلب الاول : المؤسسات

في بداية الحديث عن المؤسسات لابد أولاً من التطرق إلى تعريف النظام السياسي والذي هو " بناءٌ سياسي مؤسسي ، تتفاعل في إطاره الداخلي، بُنىً ذات علاقة متشابكة متداخلة، وظيفتها تحقيق التوازن في المجتمع".[3] من خلال التعريف يتضح بأن النظام السياسي بناءٌ مؤسسي قائمٌ على وجود مؤسسات، وهذه المؤسسات تتفاعل مع بعضها البعض لتحقيق التوازنات وحفظها في إطار الدولة، نظراً إلى دور المؤسسات

[1] صادق جير المعموري، الارهاب والتنمية البشرية في البلدان العربية، الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص70 .

[2] المصدر نفسه، 36 .

[3] علي حسين سفيح الساعدي، اليه صنع السياسية العامة في النظام البرلماني(دراسة حالة العراق بعدعام 2003)، رسالة مقدمة الى مجلس كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين، 2013، ص23 .

الحكومية في المجتمع ودورها الرئيسي في تنفيذ السياسات الحكومية فإنها تكون محط اهتمامٍ واحترامٍ من قبل المواطنين أو الرهبة أحيانا أخرى . [1]

إن وجود هذه المؤسسات في النظام السياسي غيرُ كافٍ ما لم تتمتع ببعض الخصائص التي تُسهم في إرساء سياسيةٍ عامة ناجحة، وكذلك تؤدي إلى تفاعل المجتمع مع النظام السياسي، ويمكن تحديد هذه الخصائص بما يلي:

1. **المأسسة** : وتعني بناء سلطةٍ ذات طابع مدني موحد، تضمن المساواة بين أبناء المجتمع بغض النظر عن انتمائهم القومي والديني والمذهبي، وإقامة نظامٍ قانوني يكون أساسه الحقوق العامة، وتوزيع المهام على أساس الكفاءة والمهنية وليس على أساس المحسوبية والمنسوبية، وهذا يؤدي إلى بروز وظائف سياسيةٍ متباينة متخصصة لممارسة هذه الوظائف والعمل على توسيع مشاركة جميع الفئات في الحياة السياسية العامة . [2]

2. **التمايز الوظيفي** : وهو التباينُ أو التخصص الوظيفي الذي تقوم عليه مؤسساتُ وأبنيةُ النظام السياسي، أو بمعنى التخصص و الفصل بين الأدوار، وكذلك بين المؤسسات في المجتمع والأخذُ بالتحديث فكلما تقدم النظام السياسي في طريق التنمية التي تفرضها عليه السياسية العامة كلما زاد تعقد أبنية المؤسسات فيه . [3]

3. **الشرعية** : وتعني قبولَ سلطة الدولة من قبل مواطنيها، وشرعية النظام السياسي تكون بقبولِ المواطنين تلك الحكومة ويعترفون بأن لها سلطةً شرعية ويحق لها إصدار القوانين والتعليمات وفرض القانون، ويرتبط مفهوم الشرعية بمفاهيمٍ أخرى هي الديمقراطية والمواطنة والمحاسبة والمسؤولية، وقد يَقبل المواطنون بعض سياسات ونشاطات الحكومة ويرفضون سياساتٍ أخرى،وفي حالة انخفاض شرعية الحكومة يعني إضعاف الحكومات وتعرضها للانهيار، ولذلك فإن الشرعيةَ لها ارتباطٌ باستقرار وديمومة النظام السياسي . [4]

---

[1] عبد الفتاح ياغي، السياسات العامة بين النظرية والتطبيق، المنظمة العربية للتنمية الادارية جامعة الدول العربية، القاهرة، 2010، ص151 .

[2] غازي فيصل، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث، دار الكتب للطباعة، بغداد، 1993، ص79-80 .

[3] أسامة الغزالي حرب، الاحزاب السياسية في العالم الثالث، عالم المعرفة، الكويت، 1987، ص30 .

[4] عبد الفتاح ياغي، مصدر سبق ذكره، ص 338-339 .

4. **القدرة المؤسسية :** إن النظامَ السياسي يعتمد بشكلٍ كبيرٍ على القدرة المؤسسية، والتي من خلالها يُعبّر عن كفاءة السياسة العامة له باعتبار أن مؤسسات الدولة وأجهزتها التشريعية والتنفيذية والقضائية هي التي تُشرع وتصنع القوانين والأنظمة ومن ثم تنفذها، وهي كذلك توفر الأمن والاستقرارَ للمجتمع [1]، والذي من شأنه ان ينعكس على استقرار النظام السياسي ، لذلك فان القدرة المؤسسية تُمثل ضرورةً توفر قدراتٍ للنظام السياسي كقدرته على إزالة الانقسامات ومعالجة التوترات في المجتمع، وكذلك الاستجابة للمطالب الجماهيرية كالعدالة التوزيعية والمشاركة [2]. وعند النظرِ إلى مؤسسات النظام السياسي العراقي بعد عام 2005 على أرض الواقع سواءً كانت تنفيذية أو تشريعية أو قضائية نجد أنها لا تتوفر فيها تلك الخصائص، فمن حيث المأسسة تكون تقاسم السلطات وليس تقاسم الوظائف وهنا تبرز شخصيةُ الأحزابِ الحاكمة على إدارة المؤسسات وهذا ما يمكن تسميته بشخصنة السلطة لصالح الأحزاب، فكلُ حزبٍ عند استلامه أي وزارةٍ عند تشكيل الحكومة بعد أي انتخابات يعيد النظر بهيكلية المؤسسة التابعة له وتنصيب الشخصيات الموالية له في إدارة مفاصل المؤسسة .

أما التمايزُ الوظيفي أو التخصص فلم تَخْلُ العملية السياسية في العراق بعد عام 2005 من عدم انسجامٍ بين السلطة التنفيذية متمثلةً برئاسة الوزراء و السلطة التشريعية متمثلةً برئاسة البرلمان حتى وصل الحد إلى الرغبة في هيمنة السلطة التنفيذية على البرلمان ، وهذا ما تم خلال فترةِ رئيس الوزراء نوري المالكي في محاولته الهيمنة على أعمال البرلمان برئاسة أسامة النجيفي، وكذلك خلال فترة رئاسة حيدر العبادي لم يكن هناك انسجامٌ بين السلطة التنفيذية والتشريعية برئاسة سليم الجبوري فكَثُرت الاستجوابات للوزراء والإقالة لا من أجل المصلحة الوطنية بل من أجل المصلحة الحزبية .

أما من ناحية الشرعية فإنها تُعتبر غير كاملةٍ إذ تَمثل ركنٌ واحدٌ وهو الشرعية الانتخابية دون الشرعية الانجازية، لذلك فان الحديث عن شرعية المؤسسات في النظام السياسي العراقي تبقى مُفتقدةً لركنٍ مهم وأساسي ألا وهو تحقيق التفاعل بين المجتمع والنظام السياسي وهذا عبر عنه المجتمع في آخر انتخاباتٍ تشريعية حيث عزف أغلب أبناء المجتمع العراقي عن المشاركة في الانتخابات.

---

[1] حسنين توفيق ابراهيم، النظم السياسية العربية (الاتجاهات الحديثة في دراستها) ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2008، ص345

[2] اسامة الغزالي حرب،مصدر سبق ذكره، ص 30 .

أما بخصوص القدرة المؤسسية فلم تكن مؤسساتُ النظام السياسي العراقي قادرةً على توفير أبسط متطلبات الشعب العراقي في حفظ الأمن والاستقرار للمجتمع ومعالجة الانقسامات والانشقاقات التي حدثت في المجتمع العراقي طيلةَ السنوات السابقة . لذا فإن أولَ خطواتِ علاج أو إصلاح النظام السياسي العراقي تكمنُ في إصلاح مؤسساته، ويكون ذلك عبر توافرها على الخصائصِ التي تم ذكرها لتكون الحكومة العراقية هي حكومة المؤسسات وليست حكومة الأحزاب السياسية.

المطلب الثاني : المشاركة السياسية

تعدُ المشاركة السياسية احدى أهم الخطوات في سبيل إصلاحِ وضمانِ استمرارية وديمومة النظام السياسي، فالمشاركة السياسية هي " سلوكٌ سياسيٌ يمارسه المواطنون طواعيةً للمساهمة في صنع السياسة العامة ، واتخاذ القرارات على المستويات كافة، واختيار النُخب الحاكمة في مختلف المواقع، ومراقبة الأداءِ الحكومي ، والتعبير عن الآراء في وسائل الاتصال المختلفة حول القضايا التي تفرض نفسها على أجندة اهتمامات الرأي العام، وترتبط ممارسة هذا السلوك بما يتمتع به المواطنون من وعيٍ بحقوقهم وواجباتهم السياسية ودرجة اهتماماتهم بالمجريات السياسية على أرض الواقع ، واتجاهات الافراد وآرائهم نحو مفردات البيئة السياسية المحيطة بما تشمل عليه من نُخبةٍ حاكمةٍ وأحزاب سياسية ونظامٍ انتخابي وما تتبناه الدولة من تشريعاتٍ وقوانين وأُطرٍ مؤسسية لتنظيم الممارسة الديمقراطية ".[1]

وتُصنف المشاركة السياسية بأنها عبارة عن أنشطة تقسم إلى مجموعتين، هي [2]:

1. **أنشطةٌ تقليدية أو عادية** : أبرزها التصويت ومتابعة الأمور السياسية والدخولُ مع الآخرين بجدالاتٍ سياسية, و حضور المؤتمرات والفعاليات والندوات والاجتماعات ، والمشاركة في الحملات الانتخابية

ماديا أو دعائياً، والانضمام إلى جماعات المصالح، أو الانضمام إلى الأحزاب السياسية ، والترشيح للمناصب العامة وتقليد المناصب .

[1] عادل عبد الغفار، الاعلام والمشاركة السياسية للمراة (رؤية تحليله وأستشراقية)، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 2009، ص58-59

[2] كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، ط1، 1987، ص240-241 .

2. **أنشطةٌ غير تقليدية :** وتُقسم إلى أنشطةٍ شرعية قانونية مثل التظاهر والاعتصام أو الشكوى، وأخرى غير قانونيةٍ وفق طبيعة النظام السياسي ، قد يلجأ المواطنون إليها للتعبيرِ عن مطالبهم حين تنعدم لديهم الأنشطة المشروعة، وتأخذ هذه الأنشطة أشكالاً متعددةً كتخريب الممتلكات العامة وحرق اللافتات وقطع الطرق والاقتتال والثورة على النظام السياسي .

وتختلفُ نسبة المشاركة السياسية من مجتمع إلى آخر وذلك لعدة أسبابٍ منها ذاتيةٌ تتعلق بطبيعة المجتمع ومستوى ثقافته واهتمامه بالأمور السياسية ، ومنها أسبابٌ موضوعية تتعلق بطبيعة النظام السياسي من حيث كونه يسمح بالمشاركة السياسية الفعلية أو لا يسمح بها، ويكون ذلك عبر ما يتمتع به النظام السياسي من شرعية ومقدار ما يسمح به من ممارساتٍ ديمقراطية [1]. ووفق طبيعة الأنظمة السياسية تأخذ المشاركة السياسية نوعين هي :

1. **المشاركة السياسية الطوعية:** ويطلق عليها أيضاً المشاركة السياسية الإيجابية أو الديمقراطية ، ويكثرُ هذا النوع من المشاركة في المجتمعات المتقدمة ، وتعني هنا المشاركة, مشاركةُ أفراد المجتمع دون تمييزٍ بينهم في مؤسسات النظام السياسي بكونهم مواطنين يتمتعون بحقَّي المشاركة والمساهمة في الحياة السياسية[2]، وهنا تُعد المشاركة السياسية مؤشراً جيداً للعلاقة الحسنة بين المجتمع ونظامه السياسي . [3]

2. **المشاركة السياسية المعبئة :** وهي غير ديمقراطيةٍ أو سلبية ، ويرتبط هذا النوع من المشاركة السياسية بطبيعة الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي من خلالها تعكس نوع

المشاركة السياسية ، إن طبيعة الواقع الاجتماعي الذي يقوم على أساس الانتماءات الاجتماعية المتعددة لما تحتويه من قيمٍ وهويات فرعية قَبَليةٍ أو دينيةٍ أو طائفية تؤثر على المشاركة السياسية ، وعلى الرغم من كون

---

[1] حسين عبود جاسم، التنمية السياسية في العراق بعد عام 2003 (المقومات و المعوقات) ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد، 2016، ص46 .

[2] علي بن سليمان بن سعيد، التنمية السياسية ودورها في الاستقار السياسي في سلطنة عمان، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الاداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط ، 2012، ص50 .

[3] ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دراسة معاصرة في استراتيجية ادارة السلطة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2004، ص182.

أن أيَ مجتمعٍ من المجتمعات يكاد لا يخلو من التعدد من ناحية القيم ، لكن يكون ذلك بدرجاتٍ متباينة من حيث عددها ووعيها السياسي [1].

ويمكن تحديد المشاركة السياسية في العراق بنمطين هما :

1. **المشاركة السياسية واختيار نوع وشكل النظام السياسي :** يمارس المجتمع في اختيار شكل ونوع النظام السياسي دوراً كبيراً وتحديداً في المجتمعات التي تمر بمرحلةٍ انتقالية ، ويقوم المجتمع السياسي بممارسة هذا الدور عبر ممارسة الاستفتاء الشعبي للتصويت على اختيار الدستور أو لإلغائه أو لتعديله ، والذي من خلاله يُحدد الحقوق والحريات وبيان السلطات والنظام السياسي ، وهذه المشاركة يمكن ان تُعدَ حجر الأساس في المشاركة السياسية ، لذا تلعب الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني وجماعات الضغط دوراً كبيراً في التأثير على المجتمع من أجل الوصول إلى الأهداف التي تسعى لها من ناحية النظام السياسي . [2]

وهذا النوع من المشاركة السياسية حصلت في النظام السياسي العراقي عبر التصويت الذي حصل على الدستور العراقي، إذ انقسم المجتمع العراقي آنذاك بين مؤيدٍ ومعارضٍ لهذا الدستور وفقاً للهيئات السياسية والدينية التي يتبعها المجتمع. [3]

2. **المشاركة السياسية والعملية السياسية :** ويُقصد بالعملية السياسية هي " الأنشطة التي تعبر عن سعي الأفراد داخل جماعتهم من أجل الحصول على السلطة ، أو التي تُعبّر عن ممارستهم الفعلية لها من أجل تحقيق مصالحهم الشخصية ومصالح جماعاتهم والعمليةُ السياسية بهذا المعنى هي محصلةُ التفاعلات الرسمية التي تتم بين الفاعلين السياسيين في إطار الإيديولوجية والثقافة السياسية السائدة ومن خلال مجموعة الأبنية والمؤسسات القائمة " . [4]

وتكون المشاركةُ السياسية في هذا المجال من خلال حقّ تأسيس الأحزاب والانضمام إليها، فضلاً عن حقّ الترشيح للانتخابات النيابية، أو من خلال حقّ المواطن في المشاركة في التصويت و مناقشة القضايا

---

[1] علي بن سيلمان بن سعيد، مصدر سبق ذكره ، ص51–52 .

[2] علي الدين هلال ونيفين أسعد،النظم السياسية العربية (قضايا الاستمرار والتغيير) ، بلا طبعة، بلا تاريخ ، ص 337 .

[3]. تم زيارة الموقع بتاريخ 2017/12/1 spa.gov.sa. نقلا عن : وكالة الانباء السعودية، خبر منشور على صفحتها على

[4] علي الدين هلال ونيفين أسعد، مصدر سبق ذكره ، 346.

السياسية ، وهذا النوع من المشاركة السياسية موجود في النظام السياسي العراقي بعد عام 2005 ، اذ أن المُلاحظ في هذه الفترة كثرة تأسيس الأحزاب السياسية ، وكذلك الانتخابات النيابية وانتخابات مجالس المحافظات التي أجريت على حقب متعاقبة منذ 2005 ولحد الان.[1]

كل هذه المشاركات لم تحدث بطريقةٍ يكون للنظام السياسي العراقي فاعليةٌ وديمومةٌ على المدى البعيد، إذ أن الملاحظ هو أن تأسيس الأحزاب لم يتم وفق قانون ، إذ لحد الآن لم يُشرَّع قانونٌ لتأسيس الأحزاب السياسية في العراق، وكذلك بالنسبة للانتخابات ، إذ نظمت بطريقةٍ تُناسب الطبقة السياسية الحاكمة ، وهذا الأمر الذي ولَّد عزوف معظم المجتمع العراقي عن المشاركة في الانتخابات ، لذا لابد من وضع قانون يحدد تأسيس الأحزاب السياسية ، فضلاً عن إصلاح النظام الانتخابي العراقي ليكون النظام السياسي العراقي معبراً عن تطلعات المجتمع الذي أنتخب الطبقة السياسية الحاكمة .

المطلب الثالث : الاصلاحات الاقتصادية

تستلزم الازمة الاقتصادية التي يمر بها النظام السياسي العراقي الشروع بإصلاحات اقتصادية تهدف الى تغيير بنية الاقتصاد الاحادي الجانب وطابعه الريعي ، وتأمين توزيع أكثر عدلا للدخل والثروة وتنمية الموارد البشرية والعناية بالفئات الاجتماعية الاكثر ضررا ،من هذا المنطلق نؤكد على حاجة الاقتصاد العراقي اصلاح جذري .

أن تكلفة هذا الاصلاح ستتزايد كلما تأخر التصدي له ، وأصبح من الضروري عدم تأجيل هذا الاصلاح لمعالجة الوضع الاقتصادي الحرج ، ويتطلب تحيق يهذا الاصلاح الاقتصادي أتخاذ جملة من القرارات والاصلاحات الاقتصادية التي تتمثل بما يلي :[2]

1. الاصلاح المالي : ويتضمن تقليل الانفاقات وزيادة الإيرادات ، وتخفيض عجز المزانة ، وهذا يتضمن مجموعة من الاجراءات ، فيما يخص النفقات تكون بتقليص كل الوزارات والجهات الحكومية على وفق أنشاء

[1] نقلا عن: حسين علوان، اشكالية بناء الثقافة السياسية المشاركة في الوطن العربي، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2009، ص11 .

[2] كريم سالم جسين ، الاصلاح الاقتصادي في العراق ما بعد عام 2003 رؤية مستقبلية ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد ، 2018، ص19-24 .

أجهزة حكومية جديدة ودمج أخرى أو الغاء بعض الهيئات التي ، فضلا عن ترشيد الدعم الحكومي مع ديمومة أستمراره ، أما فيما يخص جانب الايرادات فيتم بفرض ضريبة على أرباح الاعمال والشركات ، وتحصيل الاموال والاستحقاقات الحكومية المتأخرة لدى الشركات والافراد وغيرها من الاجراءات لزايده مصادر الدخل .

2. إصلاح القطاعين العام والخاص معا ، بعد ترهل القطاع العام بفعل الجانب الريعي المهيمن عليه ، ويستلزم تحويل أجهزة هذا القطاع الى اجهزة منتجة مع الالتزام بالانضباط المالي ، أما فيما يخص القطاع الخاص فهو بحاجة الى إصلاح أيضا ، أذ يتركز أغلب نشاطاته في مجال ريعي كالمقاولات والوكالات التجارية للمنتجات الاجنبية .

3. إعادة رسم دور الدولة في الاقتصاد: ويتطلب هنى التمييز بين تقليص مدى الدولة وزيادة قوة الدولة ، إذ أن قوة الدولة يتضمن بتوسعها أفقيا بمعنى حجم الوظائف والاهداف التي تضطلع بها وترسمها ، بينما تكمن قوة الدولة في قدرتها وادارتها الكفؤة في تخطيط سياستها ، وفرض القوانين ، ومحاربة الهدر ، وسن القوانين والتشريعات ، واعتماد مبدأ الشفافية والمساءلة .

4. تحقيق مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، وهنى يتطلب مد جسور الثقة بين الدولة وهيئاتها ومؤسساتها من جهة والقطاع الخاص من جهة أخرى ، وتشجيع المواطنين على العمل في القطاع الخاص ، وإتاحة الفرصة بشكل أكبر للقطاع الخاص في إدارة الاقتصاد .

5. إعادة توزيع الدخل والثروة ، وينبغي أيضا مراعاة الاثار الاجتماعية لبرامج الاصلاح الاقتصادي ، وإبتكار وسائل جديدة لزيادة الدعم الحكومي ، وتحسين المستوى الاجتماعي وتقليل الفوارق الطبيقة .

6. دعم القطاعات الانتاجية (الصناعة ، الزراعة، السياحة) عبر وضع استراتيجية تنموية شاملة واضحة الرؤيا والاهداف ، وهنى يتطلب إشراك القطاع الخاص وفق مبدأ الشراكة والخصخصة ، وتحسين مستوى الاقتصاد الوطني بقطاعته المختلفة لتخليصه من مبدأ أحادي الجانب القائم على الاقتصاد الريعي .

فيما سبق تلك أهم الاجراءات والاصلاحات الاقتصادية التي ينبغي على النظام السياسي على الاخذ بها بشكل جاد من أجل أنقاذ الاقتصاد العراقي من الركود ، الذي ممكن أن ينحدر الى أمكانية أنهياره .

الخاتمة:

تأتي أهميةُ دراسة تحديات النظام السياسي بأعتبارها مَدخلاً مهماً لدراسة وتحليل النُظم السياسية ، كونه يؤدي الى استقرار النظام السياسي والمجتمعي من خلال أيجاد السُبل الممكنة لتجاوز هذه التحديات ، إن بناء الدول يقوم من خلال رؤيتَيْن هما الأمة و النظام السياسي وكلا الرؤيتين تستندان على النُخب السياسية الموجودة داخل المجتمع ، فإذا كانت هذه النُخب تريد بناء الدول فإنها سوف تعمد إلى إيجاد التفاعل بين المجتمع والنظام السياسي ، ويكون ذلك عبر أسلوبين هما المبادرة وهذا الأسلوب يُطلقه النظام السياسي لتلبية الحاجات والمتطلبات الاجتماعية كالأمن والبُنى التحتية وغيرها من الحاجات، والمعالجة من خلال مواجهة التحديات التي تقف أمام أستمرار النظام السياسي وديموته، وكِلا المبدئين يستندان الى سياسيةٍ عامة يتّبعها النظام السياسي تهدف إلى تحقيق الصالح العام .

ففي النظام السياسي العراقي بعد عام 2005 ، لم تستطع الفئاتُ السياسية الحاكمة تحقيق الاستقرار السياسي ولا المجتمعي ، وهذا ما انعكس سلباً على أداء مؤسسات النظام السياسي التي أصبحت غير مستقرةٍ وتعاني من التحديات والمشاكل منها سوء التخطيط ، والفساد، وانعدام الأمن ، ولم تستطع الفئات

السياسية الحاكمة في توظيف التنوع الاجتماعي للمجتمع العراقي ولم تستغل الموارد الأولية التي يمتاز بها العراق والتي أوردت ميزانيات سُميت بالانفجارية على مدى السنوات السابقة ، بحيث أصبحت مؤسسات النظام السياسي تعتمد على مبدأ الشخصنة الحزبية في إدارتها للدولة لتعزيز وجود ولاءاتٍ فرعية على حساب المشروع الوطني ، فضلاً عن بروز مشكلتي الإرهاب والفساد التي عجزت جميع الحكومات التي تعاقبت على الحكم منذ 2005 على الحد منها مما ينذر بعدم استمرار وانهيار النظام

السياسي ، وبالتالي عَكَس النظام السياسي صورة الفئات السياسية الحاكمة التي فشلت في تحقيق الازدهار للمجتمع العراقي وتجاوز التحديات التي برزت أمامه تمهيداً لبناء دولةِ العراق الجديد .

التوصيات

1. تعديل النظام الانتخابي ، فضلا عن تعديل الدستور ليكون دستوراً معبراً عن آراء الشعب العراقي .

2. اللجوء الى القواعد الدستورية والوطنية في تشكيل الحكومة العراقية والابتعاد عن مبدأ المحاصصة الطائفية والحزبية .

3 . أستيعاب المطالب الجماهيرية المنادية للاصلاح والقضاء على الفساد والارهاب ، وإن عدم الاستجابة لها يؤدي الى خلق حالة من الفوضى السياسية .

4. الانفتاح على دول الجوار الاقليمي من خلال عقد الاتفاقيات السياسية والاقتصادية المشتركة وفق مبدأ المصالح المشتركة لدعم الاقتصاد العراقي وتقدم حركة الاقتصاد الوطني وتقليل البطالة بين أبناء الشعب العراقي .

5. العمل على خلق ثقافة سياسية جديدة بين النخب السياسية الحالية مبنية على المواطنة ليكون النظام السياسي والمؤسسات السياسية معبرة عن أرادة الشعب العراقي لا أرادة الاحزاب السياسية .

6. الاهتمام بالبرنامج الوزاري وتنفيذه لخلق الثقة المتبادلة بين النظام السياسية والمجتمع العراقي .